



التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قرر مجلس الأمن إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا ابتداء من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي نفس الوقت، طلب المجلس إليّ أن أقوم بنقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العاملة في الميدان إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهو موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبموجب القرار نفسه، طلب المجلس إليّ أيضا أن أقدم تقريرا كل ثلاثة شهور عن الحالة في كوت ديفوار، وعن تنفيذ اتفاق لنا - ماركوسي (انظر S/2003/99، المرفق) وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد أعد هذا التقرير عملا بذلك القرار، وهو يغطي التطورات الرئيسية الحاصلة في عملية السلام منذ تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/3)، بما في ذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.



ثانيا - التطورات التي استجرت فيما يتعلق بعملية السلام

٢ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت عملية السلام صعوبات هائلة. وعلى الرغم من ذلك، شهد شهرا كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عددا من التطورات المشجعة التي بثت الأمل في أن تكتسب عملية السلام الإيفوارية زخما جديدا. فقد عاد الوزراء المنتمون إلى القوات الجديدة في ٦ كانون الثاني/يناير إلى حكومة المصالحة الوطنية، وشاركوا في الاجتماعات التالية لمجلس الوزراء التي شرع في أثنائها في النظر في بعض الإصلاحات الرئيسية المتوخاة بموجب اتفاق لنا - ماركوسي. وفي اجتماع عقد مع ممثلي الخاص، ألبيير تيفوجري، في ١٤ كانون الثاني/يناير، أكد غيوم سورو، الأمين



العام للقوات الجديدة مجددا التزام حركته بالبقاء في حكومة المصالحة الوطنية، بصفتها المحفل الرئيسي لتنفيذ أحكام اتفاق لينا - ماركوسي.

٣ - وبناء على طلب من الرئيس، لوران غباغبو، تم عقد أول جلسة استثنائية للجمعية الوطنية من أجل النظر في بعض مشاريع القوانين المتوخاة بموجب الاتفاق، بما في ذلك القوانين المتصلة بتحديد هوية السكان ووضع الأجانب من حيث الحق في الإقامة، وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ثم مسألة الإصلاح الزراعي. بيد أن مشاريع القوانين المتعلقة بالجنسية، وتمويل الأحزاب السياسية، وقواعد تنظيم وسائل الإعلام وحرية الصحافة وتعديل المادة ٣٥ من الدستور المتصلة بشروط الأهلية اللازمة لتولي الرئاسة، لم تعرض على الجمعية الوطنية للنظر فيها.

٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، اجتمع الرئيس غباغبو مع السيد سورو للمرة الأولى منذ أن توقفت القوات الجديدة مؤقتا عن المشاركة في الحكومة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أكد السيد سورو، في أثناء زيارة قام بها إلى مقر الحزب السياسي للرئيس غباغبو، وهو الجبهة الوطنية الإيفوارية، ضرورة أن تمضي جميع الأحزاب قدما على طريق العملية السلمية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وافق الرئيس غباغبو على إعادة هيكلة إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية التي كانت مصدرا لقدر كبير من الاحتكاك السياسي. كما قامت الحكومة، في سياق تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، باتخاذ بعض الخطوات الملموسة نحو إعادة تشغيل الإدارة الحكومية وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وفي غرب البلد كذلك.

٥ - وفي الوقت نفسه، لوحظت تطورات إيجابية في مجال التعاون العسكري. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، قامت اللجنة الرباعية التي تضم قوات الجيش الوطني الإيفواري والجناح المسلح للقوات الجديدة، وقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والقوات الفرنسية (قوات عملية ليكورن)، بالتوقيع على اتفاق ياموسوكرو المتعلق بخطة العمليات المشتركة والمبادئ التوجيهية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد التزم كل من الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة بتنفيذ البرنامج. وفي ١٤ شباط/فبراير، اجتمعت اللجنة الرباعية في دالوا للنظر في وضع مزيد من الخطط المتعلقة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واتفق الأعضاء على تبادل أسرى الحرب، وهو ما تم في ٤ آذار/مارس. وفيما بعد أُجريت محاكاة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٠ شباط/فبراير، وحضر هذه العملية رئيس الوزراء، سيدو ديارا، الذي أعلن أن يوم ٨ آذار/مارس هو موعد بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦ - بيد أن المناخ السياسي بدأ يتدهور في أواخر شباط/فبراير. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن السيد سورو أنه ما لم تجر معالجة جميع المسائل الرئيسية الواردة في اتفاق لينا - ماركوسي فلن تتخلى حركته عن أسلحتها قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي تطور لاحق، قام الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي في ٣٠ آذار/مارس، بتعليق مشاركته في حكومة المصالحة الوطنية، إثر نزاع نشب مع مؤيدي الرئيس غباغبو بشأن السيطرة الإدارية على ميناء أبيدجان.

٧ - وفي ٧ آذار/مارس، أعلن أيضا ائتلاف شكل مؤخرا من أحزاب المعارضة، يشمل الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي وتجمع الجمهوريين، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وحركة قوى المستقبل، والحركة الوطنية في كوت ديفوار، والحركة الشعبية الإيفوارية في الغرب الكبير، وحركة العدالة والسلام، التي أصبحت منذ ذلك الحين تعرف باسم "تحالف الماركوسيين"، عزمه على تعليق مشاركته في الحكومة. وأكد أعضاء الائتلاف أن قرارهم يرجع إلى بعض الشواغل الخطيرة المتعلقة بمخطى تنفيذ الإصلاحات المتوخاة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي، وبخاصة الإصلاحات المتصلة بنقل السلطة من الرئيس إلى الحكومة والسلطة التقديرية التي تحول للوزراء تعيين الموظفين في مناصب عليا معينة في الإدارات التي تندرج ضمن اختصاصاتهم. ونتيجة لظهور الركود السياسي من جديد، لم يبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الموعد المقرر له، وهو ٨ آذار/مارس.

٨ - وفي ١٠ آذار/مارس، اقتحمت جماعات من "الشبان الوطنيين" الموالية للرئيس مبنى وزارة العدل في أبيدجان للاحتجاج على بعض التعيينات التي تمت على يد وزيرة العدل التي تشغل أيضا منصب رئيس حزب تجمع الجمهوريين، الذي يتزعمه أحد شخصيات المعارضة الرئيسية، وهو الحسن واتارا. ثم اتجهت تلك الجماعات إلى مقر إقامة الوزراء المنتمين إلى القوات الجديدة في أبيدجان، معلنة عزمها على "خلع" الوزراء. وقد منعت قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية هذه الجماعات من الهجوم على المبنى. وفي أعقاب تلك التطورات، قرر مجلس الوزراء في ١١ آذار/مارس تنفيذ حظر المظاهرات. وعلى الرغم من ذلك، أعلن "تحالف الماركوسيين" بعد ذلك بعدة أيام أنه سيقوم بتنظيم مظاهرة في أبيدجان في ٢٥ آذار/مارس للاحتجاج على الركود الذي طرأ على عملية السلام ولدعم التنفيذ الكامل لاتفاق لينا - ماركوسي. وفي وقت لاحق، قام الرئيس غباغبو بالتوقيع على مرسوم يقصر كافة المظاهرات العامة في أبيدجان على "الأماكن المغلقة"، من قبيل الملاعب الرياضية وقاعات الاجتماعات، إلا أن أحزاب المعارضة ظلت مصممة على المضي قدما في تنظيم المسيرة. وذكر الرئيس غباغبو في الخطاب الذي وجهه

للأمة عبر شاشات التلفزيون في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ أن وفدا من "الماركوسيين" قدم إليه مذكرة تتضمن شكواهم. وأشار الرئيس إلى أنه قد تقرر عقد اجتماع في ٢٩ آذار/مارس لبحث جميع المسائل الواردة في هذه المذكرة.

٩ - وبالنظر إلى هذه التطورات، قمت في ٢٤ آذار/مارس بإصدار بيان أحث فيه جميع الأحزاب الإيفوارية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتخفيف من حدة التوترات، وتجنب اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى زيادة تفاقم الوضع في البلد. كما ناشدت قادة جميع الأحزاب السياسية الإيفوارية أن يبدوا حنكة سياسية وأن ينخرطوا في مشاورات بناءة، من أجل المضي قدما في تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي نصا وروحا. وفي اليوم نفسه، التقى رئيس غانا، وهو الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جون أغبيكوم كوفور، ومعه وزير خارجية نيجيريا، أولويمي أدنينجي، بالرئيس غباغبو وبقيادة المعارضة في أبيدجان، في محاولة أخيرة لتهدئة التوترات وتحاشي قيام مظاهرات ضخمة في العاصمة. وفي الوقت نفسه، تم نشر القوات المسلحة الإيفوارية وقوات الدرك، المجهزة بمعدات عسكرية ثقيلة، بكامل قوتها في وسط مدينة أبيدجان. وأعلن عن إغلاق المؤسسات العامة والمدارس حتى ٢٩ آذار/مارس.

١٠ - وفي ٢٥ آذار/مارس، قامت مظاهرات في عدة أماكن من أبيدجان، مما أدى إلى اندلاع مصادمات عنيفة بين قوات الأمن الإيفوارية والمتظاهرين. وسمعت أصوات أعيرة نارية متفرقة في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك الأماكن القريبة من مقر بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلى الرغم من أن حدة المظاهرات خفّت كثيرا في المساء، فإن أعمال العنف والاعتقالات ظلت مستمرة في ضواحي أبيدجان في ٢٦ آذار/مارس. وتباينت التقارير بشأن عدد الإصابات تبعا لمصادر هذه التقارير، وقد زعم أن ضابطي شرطة كانا في عداد الضحايا. كما أفادت التقارير بإصابة عدد كبير من الأشخاص. ووفقا للإحصاءات التي جمعتها لجنة التحقيق الدولية (انظر الفقرة ١٢ أدناه) على أساس ما ورد من وثائق رسمية وغيرها، فقد قتل ما لا يقل عن ١٢٠ شخصا، وأصيب ٢٧٤ آخرون، واختفى ٢٠ شخصا. وفي ٢٥ آذار/مارس، قامت مظاهرات أيضا في ياموسوكرو، قتل في أثناءها، حسب التقارير، شخص واحد وأصيب آخر، كما شهدت بواكيه مظاهرات لم تفد التقارير بوقوع أي حوادث في أثناءها. وفي اليوم نفسه، كان على أن أصدر بيانا آخر، أحث فيه مرة أخرى جميع الأطراف الإيفوارية وجميع مواطني كوت ديفوار على وضع المصالح الوطنية في المقام الأول، ووقف جميع المواجهات، واستئناف التنفيذ الكامل لاتفاق لينا - ماركوسي، دون مزيد من التأخير ودون أي شروط مسبقة. وشدد البيان على أنه في الوقت الذي تعد فيه الأمم المتحدة لنشر عملية من عمليات حفظ السلام، يتعين على الأطراف الإيفوارية أن

تُبدى الإرادة السياسية اللازمة لرفض جميع أشكال العنف والاشتراك في عملية حقيقية للمصالحة والتراضي.

١١ - وقد وجهت أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ضربة خطيرة لعملية السلام، ففي أعقاب تلك الأحداث، ذكر السيد سورو أن حركته قد استبعدت أي احتمال لنزع السلاح أو العودة إلى صفوف الحكومة ما دام الرئيس غباغبو لا يزال في السلطة. ولكن في ٣١ آذار/مارس طرح "الماركوسيون" عددا من الشروط لاستئناف الحوار مع الرئيس غباغبو، بما في ذلك الاعتراف بحقهم الدستوري في التظاهر، وتعزيز الأمن المقرر أن توفره القوات الإيفوارية والقوات "المحايدة" (القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة) للموقعين على اتفاق لينا - ماركوسي، والسماح بتنظيم الجنازات والاحتفالات التذكارية تكريما للمقاتلين الذين لقوا حتفهم في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ والتغطية المتوازنة لجميع الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في أبيدجان. كما طلب الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا وأعضاء لجنة الرصد المنشأة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي بإنشاء لجنة تحقيق دولية. وفي الوقت نفسه، قامت لجنة الشؤون العامة وشؤون المؤسسات، التابعة للجمعية الوطنية، بتشكيل لجتين تابعيتين لها للتحقيق في الأحداث المذكورة.

١٢ - وقد أعربت عن تأييدي للطلبات المتعلقة بإنشاء لجنة تحقيق دولية خاصة بكوت ديفوار للتحقيق في الأحداث التي وقعت في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في أبيدجان، وأصدرت تعليماتي إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن تشرع دون إبطاء في تشكيل تلك اللجنة. وقد توجهت اللجنة إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقامت بإعداد تقرير أحيل إلى مجلس الأمن في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/384، المرفق). وتمثل النتيجة الرئيسية التي خلص إليها التقرير، بناء على روايات شهود العيان والناجين وغير ذلك من الأدلة المؤيدة التي جمعتها اللجنة، في أن مظاهرات ٢٥ آذار/مارس قد استخدمت في أغراض اتضح أنها عملية خططت لها ونفذتها بعناية قوات الأمن الإيفوارية، إلى جانب الوحدات الخاصة، وما يسمى بالقوات الموازية، لاستهداف أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المحلي لا في كوت ديفوار فحسب بل أيضا في بور كينا فاسو ومالي والنيجر. ويذكر التقرير أن جميع الأدلة المتاحة تشير إلى أن المتظاهرين لم يشكلوا تهديدا كبيرا لقوات الأمن وأن أعمال القمع والقتل التي وقعت صباح يوم ٢٥ آذار/مارس، وكذلك بصفة خاصة فيما تلاه من أيام، تمثل مستوى من

العنف والاستعمال المفرط للقوة بشكل لا يتناسب مع الوضع الجاري، وذلك على الرغم من البيانات العامة التي تقول بعكس ذلك.

١٣ - وتقدم اللجنة في تقريرها عددا من التوصيات المهمة، منها: إجراء تحقيقات جنائية مع المسؤولين عن تنفيذ تلك المذابح؛ وإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الادعاءات الخاصة بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ وتوسيع نطاق ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل كفالة الحماية للشهود على أعمال القتل العشوائي التي وقعت في ٢٥ آذار/مارس ولأقارب ضحايا هذه المذبحة؛ وإنشاء محكمة مختلطة لحقوق الإنسان يشارك فيها قضاة دوليون، وتكلف بمحاكمة المسؤولين عن جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبت قبل ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب؛ وتفكيك جميع الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، بما في ذلك ما يسمى بالقوات الموازية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية إدماج أفراد هذه القوات في هياكل الأمن النظامية التابعة للدولة؛ وكفالة المزيد من الحماية الفعالة لحقوق الإنسان الرئيسية والحريات الأساسية لجميع الأفراد في أيدجان، في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥؛ ووضع آلية مستقلة لحقوق الإنسان تتبع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك من قبيل تعيين مقرر خاص قطري أو خبير مستقل.

١٤ - وأطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، برتراند غانغابرسود رامشاران، مجلس الأمن على نتائج وتوصيات التقرير في ١٤ أيار/مايو. وخلال إحاطته، أشار السيد رامشاران إلى أنه يجري الإعداد لإنشاء لجنة تحقيق دولية جديدة، ستحقق في جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأشار إلى أن إنشاء لجنة كهذه، المتوخى في إطار اتفاق لينا - ماركوسي، كان قد طلبته من قبل حكومة كوت ديفوار وأوصت به لجنة التحقيق الدولية في أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس. أما التوصيات الأخرى، مثل الحاجة إلى إنشاء محطة إذاعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإصلاح الشرطة وتدريبها، وتعزيز الهيئة القضائية، فيجري تناولها في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومع ذلك لا يمكن النظر في تلك التوصيات التي تحتاج إلى توسيع ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن بشأن أنسب دور للبعثة في هذا الصدد.

١٥ - ومن أجل إعطاء عملية السلام المتوقفة دفعة جديدة، سافر وفد رفيع المستوى برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينيهو، ويضم مسؤولين كبار من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محمد بن شامباس، وممثل من الاتحاد الأفريقي، إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ووجه الوفد رسالة قوية إلى الأطراف الإيفوارية، تؤكد أن نشر قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بناء على دعوة من جميع الأطراف الإيفوارية يرقى إلى مستوى عقد مبرم بينهم وبين المجتمع الدولي ينبغي أن تحترمه الأطراف الإيفوارية. والمجتمع الدولي مستعد لمساعدة كوت ديفوار على إعادة السلام والأوضاع الطبيعية، بما في ذلك من خلال نشر قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولكن تقع على الأطراف الإيفوارية مسؤولية المضي دون مزيد من الإبطاء وبنية حسنة في تنفيذ اتفاق لنا - ماركوسي.

١٦ - ولتحقيق هذه الغاية، شجع الوفد الرفيع المستوى بشدة الرئيس غباغبو على استخدام سلطته لتهيئة كافة الظروف اللازمة لتمكين الحكومة من العمل بفعالية. وينبغي أن تشمل هذه، دعم الرئيس الكامل لرئيس وزرائه، وإعطاء الوزراء المزيد من الحرية لتعيين معاونيهم والحل الفوري لأي هياكل حكومية موازية تقوض سلطة الحكومة وتعيق قدرتها على الحكم. وحث الوفد أيضا جميع الأطراف على الإحجام عن العنف، ودعا القوات الجديدة إلى مواصلة نزع السلاح دون إبطاء. وأشار الوفد إلى أن المجتمع الدولي مستعد للنظر في اتخاذ خطوات أخرى لتشجيع التنفيذ الكامل لاتفاق لنا - ماركوسي وتعزيز عملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، بما في ذلك اتخاذ إجراء، إذا دعت الضرورة، ضد الأفراد الذين تشكل أنشطتهم عائقا أمام التنفيذ الكامل للاتفاق.

١٧ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، نظم "تحالف الماركوسيين" مسيرة وحفل تأبين لإحياء ذكرى ضحايا أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس. ولمنع اندلاع العنف، ساعدت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات عملية ليكورن قوات الأمن الإيفوارية على حفظ القانون والنظام خلال المظاهرة. وشارك نحو ١٠.٠٠٠ شخص في الحدث، الذي جرى دون وقوع أي حوادث خطيرة. وعقد نحو ٢٠.٠٠٠ من الشباب الوطنيين وغيرهم من مؤيدي الرئيس غباغبو تجمعا في أبيدجان في ٢٥ نيسان/أبريل للمطالبة بأن تبدأ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فورا في نزع سلاح القوات الجديدة. وفي ذلك التجمع، أكد رئيس "الشباب الوطنيين"، السيد بليه غود، أن مجموعته لديها الحق في عقد تجمع في معقل القوات الجديدة في بواكي مع توفير الحماية الأمنية نفسها التي تم توفيرها "للماركوسيين" في أبيدجان.

١٨ - وفي الوقت نفسه، استمر المأزق السياسي ويبدو أن الأطراف شددت مواقفها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، في تجمع نظم في شمال مدينة كوروهوغو، صرح الأمين العام للقوات الجديدة، غويام سورو، أن حركته لن تتزع سلاحها أو تعود إلى صفوف الحكومة ما دام الرئيس غباغبو لا يزال في السلطة. وأشار أيضا إلى أن القوات الجديدة ستعيد إنشاء الخدمات الاجتماعية وقوة الشرطة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

١٩ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، سافر وفد من "تحالف الماركوسيين"، ترافقه قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى شمال كوت ديفوار لحضور اجتماعات تهدف إلى تعزيز المصالحة. وفي ٥ أيار/مايو، أعطى رئيس الوزراء ديارا "تحالف الماركوسيين" تأكيدات رسمية بمعاملتهم بتجرد للوصول إلى وسائط إعلام الدولة وبتعزيز الأمن وبذلك أوفى بالشرطين المسبقين المتبقين لعودة وزرائهم إلى حكومة المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية الوطنية، في دورتها العادية الأولى المعقودة في ٦ أيار/مايو، استئناف المناقشة بشأن القانون المعدل المعني بتحديد الهوية، والنظر في عدة مشاريع قوانين أخرى متوخاة في إطار اتفاق لينا - ماركوسي.

٢٠ - ومع ذلك، تجمعت في ١٣ أيار/مايو مجموعة من نحو ١٠٠٠ من مؤيدي الجبهة الشعبية الإيفوارية، تنتمي بصورة رئيسية إلى "اتحاد طلاب ومدارس كوت ديفوار" في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للاحتجاج على تقرير لجنة التحقيق الدولية. ونشر نحو ٢٠٠ شرطي إيفواري للمحافظة على الأمن أثناء المظاهرة التي جرت على نحو سلمي. ونظمت أيضا مظاهرات خارج مكاتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دالوا وبوندوكو وياماسوكرو، حيث أعرب المتظاهرون عن إحباطهم إزاء تقرير لجنة التحقيق وطالبوا بتزع السلاح الفوري للقوات الجديدة.

٢١ - وازدادت الحالة تدهورا في ١٨ أيار/مايو، عندما أعلن الرئيس غباغبو إيقاف دعمه لوزراء المعارضة الذين قاطعوا اجتماعات مجلس الوزراء منذ أوائل آذار/مارس. وفي اليوم نفسه، وقع الرئيس غباغبو مرسوما يعلن فيه الاستغناء عن ثلاثة وزراء من المعارضة، بمن فيهم السيد سورو وتم استبدالهم في الحال بممثلين من الجبهة الشعبية الإيفوارية. وردا على ذلك، أصدرت القوات الجديدة تصريحاً أعلنت فيه سحب جميع ممثليها المتبقين من العاصمة إلى بواكي.

٢٢ - وأصبح الوضع في ١٩ أيار/مايو، وخاصة في أبيدجان متوترا للغاية. وأغلقت العديد من الأعمال التجارية والمدارس بصورة مؤقتة بينما اتخذت بعض المنظمات الدولية التي لديها مكاتب في العاصمة الإيفوارية تدابير إضافية لحماية موظفيها. وتساعدت التهديدات الموجهة

من مؤيدي غباغبو إلى موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما انتشرت شائعات بأن رئيس الوزراء ديارا قد يستقيل مما يحتمل أن يؤدي إلى مواجهة كبيرة بين مؤيدي الرئيس غباغبو والمعارضة. وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدرت بيانا آخر يعرب عن بالغ قلقي إزاء المنحى المزعج الذي اتخذته الأحداث في كوت ديفوار، مناشدا جميع الأطراف الإفوارية بإيقاف الاتهامات المتبادلة وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق لينا - ماركوسي بدقة، واستئناف الحوار السياسي على الفور بغرض ضمان أداء فعال لحكومة المصالحة الوطنية. ودعت أيضا جميع الأطراف المعنية إلى الكف عن القيام بأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف والمواجهة، وقمت بحثها على التعاون مع لجنة الرصد ومع ممثلي الخاص لحل المسائل المعلقة على أساس من الاحترام المتبادل والمجاملة.

٢٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو، منع حشد من المتظاهرين في أبيدجان خارج مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الموظفين من دخول المبنى أو مغادرته معظم اليوم. وناشد ممثلي الخاص السلطات خلال اليوم من أجل المساعدة في تسوية الوضع. ومع ذلك، لم تتدخل قوات الدرك التي استخدمت الغاز المسيل للدموع إلا في آخر اليوم وتم تفريق المتظاهرين.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، كثف ممثلي الخاص ولجنة الرصد من جهودهما المبذولة لإعادة بدء الحوار بين الأطراف ومنع المأزق الحالي من التسبب في أضرار لاتفاق لينا - ماركوسي يتعذر إصلاحه. وفي محاولة لمساعدة الأطراف على تجاوز المأزق السياسي الراهن ومواصلة تنفيذ الاتفاق، وضعت لجنة الرصد برنامج عمل. ويتناول البرنامج مسائل تتعلق بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما في ذلك جدول زمني لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتشريعات تتعلق بعملية تحديد الهوية؛ وإعادة توحيد البلد بما في ذلك إعادة تشغيل إدارة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء كوت ديفوار؛ وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة؛ والمساواة في فرص الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية؛ وتوفير الترتيبات الأمنية لزملاء الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية بالإضافة إلى التدابير التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد.

ثالثا - نشر قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والحالة الأمنية

٢٥ - في ٤ نيسان/أبريل، حلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رسميا محل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعين اللواء عبد الله فال من السنغال، القائد السابق لقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، قائد القوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتم الاحتفال بإعادة تعيين قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القادمة من بنن وتوغو والسنغال وغانا والنيجر الموجودين أصلا في الميدان في ٥ نيسان/أبريل

بمشاركة رئيس الوزراء ديارا. وحضر المناسبة ممثلو الأحزاب السياسية الإيفوارية والزعماء الدينيون الإيفواريون وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٢٦ - وحتى ٢٥ أيار/مايو، كان قوام قوات البعثة ٣٠٠٤ من قوام القوات الكلي المأذون به البالغ ٦٢٤٠ فردا عسكريا. ونصف القوات تقريبا من وحدات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السابقة التي أعيد تعيينها، ويتضمن النصف الآخر ٦٣ ضابطا في مقر البعثة و ١٢٣ مراقبا عسكريا و ١٧١ فردا من السرية الهندسية الفرنسية و ٣٠٥ أفراد من فريق متقدم من الوحدة البنغلاديشية والوحدة المغربية البالغة ٧٢٦ فردا التي أكملت نشرها في ٢٤ أيار/مايو. ومن المتوقع أن ينضم إلى البعثة كتيبة مشاة واحدة وسرية هندسية واحدة من بنغلاديش، مع سرية نقل باكستانية بحلول نهاية حزيران/يونيه. ومن المقرر أن تكتمل عمليات نشر جميع القوات، باستثناء وحدة الطائرات العمودية، بحلول نهاية تموز/يوليه، مع وصول كتائب المشاة المتبقية القادمة من بنغلاديش وسرية هندسية باكستانية. وستنشر جميع الوحدات في إطار ترتيبات استئجار شاملة للخدمات، ومن المتوقع أن تكون مكثفية ذاتيا فيما يتعلق بالاحتياجات السوقية، ما عدا حصص الإعاشة والوقود اللذين ستفوقهما الأمم المتحدة.

٢٧ - وقد تسلمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المسؤوليات التنفيذية لأفرقة الاتصالات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. ويجري تعزيز أنشطة الاتصال التي تضطلع بها القوة المنشأة حديثا مع قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة وقوة عملية ليكورن. ويركز بشكل خاص على تنسيق العمليات، لا سيما مع قوة عملية ليكورن. وأنشئ مركز تابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإدارة الأزمات يضم خلية للتخطيط الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، عين الرئيس غباغبو ممثلا رفيع المستوى للعمل كموظف اتصال بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الأمن الإيفوارية. وستقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بعد تحقيق نشر متوازن للقوات في "منطقة الثقة"، بالتركيز على إقامة مواقع لها في مناطق حيوية ومتقلبة في شمال منطقة الثقة وجنوبها على حد سواء، حيث ترتكب معظم انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المبلغ عنها، وذلك بغية تيسير إعادة توحيد البلد بسلاسة.

٢٨ - أما عنصر الشرطة المدنية في البعثة، فقد بلغ قوامه ٤٩ فردا في ١٩ أيار/مايو، في حين أن مفوض الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كان متواجدا في الميدان منذ نهاية آذار/مارس. وسيركز هذا العنصر على إنشاء برنامج وطني لتدريب الشرطة والدرك

الوطنيين وتقديم المساعدة الفنية لإصلاح هاتين المؤسستين وإعادة هيكليتهما. كما أن عنصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة شرع في مشاورات مع قوات الأمن الإيفوارية بخصوص نشر ضباط الشرطة المدنية. وفي هذا الصدد، يتوخى تنظيم دوريات مشتركة مع الشرطة والدرك الوطنيين وقوة عملية ليكورن في منطقة الثقة وفي الجنوب، وكذلك مع القوات الجديدة في الشمال.

٢٩ - ورغم ما أسفر عنه نشر عملية الأمم المتحدة وأنشطتها الأولية من أثر إيجابي، فإن الحالة الأمنية في البلد ما زالت متقلبة بصورة تندر بالخطر. إذ تواصلت حالة التوتر الخطير في جميع أنحاء البلد، وأدت في بعض الأحيان إلى حوادث إطلاق نار، لا سيما في بلدي دويكوي وغاغنوا في غرب البلاد. وفي يومي ٣ و ٤ آذار/مارس، أدت المهجمات العنيفة على السكان المدنيين في قرية بودرومي التي ارتكبتها جماعات مجهولة الهوية إلى مقتل ١١ من سكان القرية وإصابة ١١ آخرين بجروح. كما حصل مؤخرًا ارتفاع في أنشطة الميليشيات له علاقة بعودة عمال مزارع من بوركينافاسو إلى أجزاء من المنطقة الغربية. وتجدد الإشارة على وجه الخصوص إلى ورود تقارير منتظمة عن وقوع اشتباكات عرقية بين ناشطين من قبيلة غيري ينتمون إلى منظمة مناصرة للجبهة الشعبية الإيفوارية تحمل اسم الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير (وهو جناح تابع لـ "الوطنيين الشبان") والسكان المحليين من بوركينافاسو.

٣٠ - وفي الشمال، تصاعدت في شباط/فبراير وآذار/مارس أعمال القتال الفصائلي بين الأجنحة العسكرية للقوات الجديدة. وتعزز الحركة صفوفها حاليًا بتعيين عدد من القادة الجدد.

٣١ - كما أسهم تواصل التقسيم الفعلي للبلد في توليد شعور عام بعدم اليقين، مما أدى إلى تزايد المخاوف من إمكانية اندلاع الصراع الأهلي من جديد. ومن المسائل المقلقة جدًا بهذا الشأن التدابير التي اتخذتها القوات الجديدة، حسبما أفادت به التقارير، لتعزيز أنشطتها الإدارية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك دفع مرتبات لعناصر من الجيش والشرطة وإنشاء دوائر جمركية. كما علقت القوات الجديدة مشاركتها في اجتماعات اللجنة العسكرية الرباعية، في حين أن قوات الجيش الوطني الإيفواري لم تعد تشارك في دوريات مشتركة مع القوات الجديدة. وبذلك تكون عمليات التبادل المنتظمة بين القوات العسكرية قد توقفت أو تكاد.

٣٢ - وأثناء الأيام التي سبقت مظاهرات يوم ٢٥ آذار/مارس، انتشرت عناصر من قوات الجيش الوطني الإيفواري بشكل غير مسبوق في المدن الرئيسية على امتداد المناطق الخاضعة

لسيطرة الحكومة في كوت ديفوار. وكان الانتشار كثيفا على وجه الخصوص في أبيدجان، وياموسوكرو، وسان بيدرو، وغيجلو، ودالوا، ودويكوي. وما زالت بعض نقاط التفتيش التي أنشئت من جديد خلال تلك الفترة قائمة حتى الآن. وزادت الحالة سوءا بسبب انتشار شائعات عن وقوع هجمات وشيكة على المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني لكوت ديفوار، مما أجبر القوات على البقاء في حالة تأهب قصوى.

٣٣ - ومنذ أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، تدهورت الحالة الأمنية في أبيدجان. وكما ذكر آنفا، نظمت مظاهرات شتى في العاصمة على مدى الأسابيع القليلة الماضية كان وراءها بالأساس مناصرون للجبهة الشعبية الإيفوارية للاحتجاج على النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية والتأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم أن معظم المظاهرات سلمية، إلا أن "الوطنيين الشبان" يطلقون خلالها تهديدات شديدة اللهجة تثير المزيد من القلق وتهدد باللجوء إلى العنف ضد بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إذا لم يترع سلاح القوات الجديدة بحلول نهاية أيار/مايو. وفي ١٧ أيار/مايو، رشقت مجموعة من المتظاهرين بعنف قافلة للبعثة في طريقها من أبيدجان إلى ياماسوكرو بالحجارة. ووجهت أيضا تهديدات من أشخاص مجهولي الهوية ضد بعض أعضاء بعثة الأمم المتحدة. وتركز الأمم المتحدة في اتصالها بالسلطات الإيفوارية على أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشئت بناء على طلب جميع الأطراف الإيفوارية، وأن السلطات الإيفوارية تتحمل كامل المسؤولية عن سلامة وأمن موظفيها وممتلكاتها.

٣٤ - ومنذ أواخر آذار/مارس، تعرضت قوة عملية ليكورن أيضا لأعمال عنف من شتى العناصر المحلية المسلحة والمدنيين، بما في ذلك القوات الجديدة وقوات الجيش الوطني لكوت ديفوار، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الكثيرين بأن تلك القوة لم تستطع منع أعمال العنف في أبيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس.

رابعاً - حقوق الإنسان

٣٥ - في أعقاب أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في أبيدجان، ازداد تدهور حالة حقوق الإنسان، المهشة أصلاً، في جميع أنحاء كوت ديفوار. وكما ذكر آنفا، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنة تحقيق دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال تلك الأحداث. غير أن البلاغات عن وقوع انتهاكات سابقة لم تلق في كثير من الأحيان أي استجابة تذكر من السلطات. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجني عليهم لا يستطيعون الحصول على مساعدة قانونية وافية، فلا يوثق سوى عدد قليل من الحوادث،

مما يساهم في تهينة أجواء عامة للإفلات من العقاب. وقد يساعد الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة تحقيق أوسع نطاقاً بموجب اتفاق لينا - ماركوسي على تحسين هذه الحالة.

٣٦ - وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي للمدنيين، والإعدام بدون محاكمة، فضلاً عن التمييز والعنف على أساس الجنسية، والأصل العرقي، ونوع الجنس والمعتقد السياسي، مما يؤجج مشاعر الاستبعاد الموجودة أصلاً. كما أعيد، في أعقاب أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، إنشاء نقاط تفتيش، لا سيما في أيديجان وضواحيها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في القيود المفروضة على حرية التحرك. ووردت أنباء عن أن الجماعات شبه العسكرية التي تتحكم في نقاط التفتيش تلجأ مراراً إلى المضايقة والتخويف والابتزاز.

٣٧ - وفي الجزء الشمالي من البلد، الخاضع للسيطرة الفعلية للقوات الجديدة، أبلغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من بينها حالات ابتزاز، وتحصيل ضرائب بشكل تعسفي، وعمليات اختطاف بالقوة، والإعدام بإجراءات موجزة. ورغم أن أغلبية الضحايا من المدنيين، فإنه يبدو أن العديد من الانتهاكات ترتكب بسبب التشرذم المتزايد داخل القوات الجديدة والتنافس فيما بين مختلف الفصائل المسلحة. كما تعرضت بعض المنظمات غير الحكومية للابتزاز وبعض الأشكال الأخرى من المضايقة في الشمال، في حين قيدت حركة تنقل عدة وكالات للمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أدى انهيار النظام القضائي إلى زيادة هائلة في حالات بغاء الأطفال والعنف الجنسي على يد عناصر شتى ترتدي بزات رسمية، لا سيما في مدينة بواكي. وكما ذكر آنفاً، أدت الاشتباكات العرقية في الغرب أيضاً إلى وقوع انتهاكات جسيمة للغاية لحقوق الإنسان.

٣٨ - وما زالت حرية الصحافة مقيدة تقييداً شديداً، بل إن التهديدات الفعلية الموجهة ضد سلامة الصحفيين الوطنيين والأجانب أصبحت أكثر تواتراً. وأبلغ مؤخراً عن اختفاء صحفي دولي بارز يعمل في أيديجان وما زال مصيره مجهولاً حتى الآن. كما أن وسائل الإعلام الإيفوارية تشن في الأشهر الأخيرة حملة دعائية كبيرة للحض على الكراهية، التي أصبحت مقترنة بالعدد الكبير من تقارير الأنباء المحلية التي تفتقر إلى الموضوعية، عاملاً رئيسياً في زعزعة الاستقرار. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معظم وسائل الإعلام الإيفوارية، لا سيما في أيديجان، لا تزال تخضع للسيطرة المباشرة للأحزاب السياسية.

٣٩ - وزار المقرران الخاصان التابعان للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعيان بجرية الرأي والتعبير، وبالتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، كوت ديفوار ضمن بعثتين في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ومن ٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير

٢٠٠٤ على التوالي. وكما أشير آنفا، سافرت أيضا لجنة تحقيق دولية أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أيدجان للتحقيق في أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر S/2004/384، المرفق). وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما إداريا وفي مجال النقل والإمداد للجنة، وكذلك لبعثتي المقررين الخاصين.

خامسا - الأعمال التحضيرية للانتخابات

٤٠ - تأثر تنفيذ الجوانب المتعلقة بالانتخابات في اتفاق لينا - ماركوسي تأثرا سلبيا بالأزمة السياسية الحالية. ومنذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية، خلال دورة استثنائية، القانون المتعلق بتحديد هوية الأجانب ومكان إقامتهم. وأصدرت الحكومة عددا من المراسيم تتعلق بإنشاء لجنة وطنية للإشراف على تحديد الهوية، وإدخال تغييرات على وضع المكتب الوطني لتحديد الهوية، والإجراءات المتعلقة بإصدار بطاقات الهوية الوطنية وشكلها، وكذلك مراسيم أخرى يعين بموجبها أشخاص لشغل تلك المناصب وأعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية. غير أن عدة مشاريع قوانين حيوية وافقت عليها الحكومة لم تحصل بعد على موافقة الهيئة التشريعية. وفي هذا الصدد، بدأت الجمعية الوطنية دورتها العادية مؤخرا وهناك عدة مشاريع قوانين معروضة عليها. وإني أشجعها بقوة على العمل بجد من أجل الموافقة على المشاريع المتبقية على وجه السرعة، وإلا سيتعذر المضي قدما في عملية السلام.

٤١ - ويتمثل الشاغل الخطير الآخر في أن مشاريع التشريعات التي وافقت عليها الحكومة بالفعل تحتاج لعرضها على الجمعية الوطنية لمناقشتها وإجازتها. ويشمل هذا التشريع التعديل المقترح للمادة ٣٥ من الدستور (معايير الأهلية لتولي منصب الرئاسة) ومشروع قانون الجنسية. وقد أشار الرئيس غباغو مع ذلك إلى أنه سيقدم المشاريع التي وافقت عليها الحكومة إلى الجمعية الوطنية بعد توحيد البلاد واستعادة سلطة الدولة على نطاق البلاد. واستمر الجدل أيضا بشأن نية الرئيس عرض قانون الجنسية وتعديل المادة ٣٥ من الدستور على استفتاء بعد إجازتهما من البرلمان. ويؤكد العديد من الموقعين على اتفاق لينا - ماركوسي أن اعتماد الجمعية الوطنية يعتبر كافيا لا سيما بالنسبة لقانون الجنسية. ومثل ما لوحظ في تقريرتي الأخير فإنه بموجب الدستور الحالي، يتطلب التعديل الدستوري للمادة ٣٥ فقط عرضه للاستفتاء. وأود أن أكرر ندائي إلى الرئيس لكي يعيد النظر في موقفه بشأن هذه المسألة.

٤٢ - ومن الأهمية بمكان أن يذكر أن إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة المطلوبة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي لم يتم حتى الآن. ويشترط الاتفاق إعادة تشكيل اللجنة لتعكس تمثيلاً أكثر توازناً للموقعين على الاتفاق. والمشروع المتعلق بهذه المسألة والذي وافقت عليه الحكومة ينتظر حالياً أيضاً موافقة الجمعية الوطنية عليه. وريثما تتم المناقشة البرلمانية سيستمر الإعراب عن عدد من الآراء لا سيما في وسائل الإعلام من قبل بعض الزعماء السياسيين بشأن أفضل الطرق لتحقيق إعادة التشكيل هذه. والشئ الأساسي هو أنه إذا أُريد للجنة الانتخابية المعاد تشكيلها أن تحظى بثقة الأحزاب السياسية والمجتمع ككل فيتعين احترام نص وروح اتفاق لينا - ماركوسي بشكل دقيق.

٤٣ - وقد أنشئت اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية الوطنية، وهي هيئة حيوية أخرى تم النص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. إلا أنها لم تستطع العمل بطريقة مرضية بسبب انعدام الموارد المالية والسوقية. وفي ضوء ذلك لم يكن في مقدورها إنجاز مهمتها في الإشراف على عمل المكتب الوطني لتحديد الهوية مثل ما كان متصوراً في اتفاق لينا - ماركوسي. وفي محاولة للتغلب على هذه القيود، وبمساعدة تمويلية قدمتها الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية نظمت اللجنة حلقة دراسية عن عملية تحديد الهوية الوطنية. ووفرت الحلقة الدراسية منتدى للمناقشة المشتركة فيما بين المؤسسات الوطنية المشاركة في عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين.

٤٤ - وفي الوقت ذاته، أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير لتقديم توصيات عن الدور الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تقوم به لدعم العملية الانتخابية الإيفوارية. وأتاحت البعثة فرصة للتماس آراء مجموعة واسعة من العناصر السياسية الإيفوارية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. كما استعرضت أيضاً مع شتى أصحاب المصلحة القضايا التي تم إيجازها أعلاه والمعوقات المحتملة التي تواجه الإعداد لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة. وأوضحت اتصالات بعثة التقييم في البلاد إجماعاً في الآراء تقريباً لتأييد مشاركة الأمم المتحدة مشاركة قوية في وقت مبكر في الإعداد للانتخابات بوصفها الوسيلة الوحيدة لضمان موثوقية عملية الانتخابات ولا سيما فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين.

٤٥ - وأوصت بعثة التقييم بإنشاء عنصر انتخابي داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتألف من ١٢ موظفاً في مقر العملية بأيدجان، إضافة إلى ١٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة الموجودين في المكاتب الميدانية في ١٩ منطقة في مختلف أنحاء البلاد. وسوف يقدم العنصر المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية الوطنية ويقوم برصد الأعمال التحضيرية

للانتخابات عن كذب في أنحاء البلاد، بغية الحد من فرص التلاعب في العملية الانتخابية والمساعدة في ضمان توفير مناخ يتسم بالتراهة. ومن المقرر المضي في نشر فريق على مراحل استنادا إلى تطور الحالة الأمنية والأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية.

٤٦ - وفي الوقت ذاته، يبدو من الواضح أن الأزمات التي تشهدها حكومة المصالحة الوطنية والبطء في تنفيذ الجوانب الانتخابية والجوانب الأخرى لاتفاق لينا - ماركوسي كان له أثر كبير على الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والذي ربما يؤدي إلى التضحية بالجدول الزمني. ولا بد من بذل جهود متضافرة إذا أريد إجراء هذه الانتخابات في الموعد المقرر.

٤٧ - ويظل الهدف الشامل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ هدفا مهما يتطلب التزاما كاملا من جميع الإيفواريين. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون لزاما على الأطراف أن تظهر إرادة سياسية وأن يتم التعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي هذا الصدد، واستنادا إلى ما يستجد من تطورات في البلاد تعترم الأمم المتحدة المضي قدما في الأعمال التحضيرية الأولية للانتخابات. وأشجع من جانبي الشركاء الدوليين أيضا على تقديم المساعدة لكوت ديفوار في هذا المجال الحيوي.

سادسا - الإعلام

٤٨ - ما زال المناخ الإعلامي العام في البلاد معقدا. وقد تعرض بث الإذاعات الدولية مثل إذاعة فرنسا الدولية وهيئة الإذاعة البريطانية وإذاعة أفريقيا ١ وصوت أمريكا للانقطاع في أوقات مختلفة في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عندما اندلعت المظاهرات في أبيدجان. وحدث هذا الانقطاع مرة أخرى في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ بعد أن تسرب إلى الصحافة تقرير لجنة التحقيق الدولية عن الأحداث التي وقعت في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٤٩ - واستنادا إلى هذه الخلفية زاد عنصر الإعلام بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ترويجه لفهم عملية السلام ولولاية البعثة في أوساط الأحزاب السياسية وعامة الجمهور. وتحقيقا لهذه الغاية شرع العنصر في تقديم سلسلة من الإحاطات الصحفية المنتظمة بمشاركة قادة القوات بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية قوة ليكورن وكبار موظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك وبغية زيادة نطاق حملة الأمم المتحدة الإعلامية لتصل إلى جميع البلاد، وضمان توافر إعلام غير حزبي لجميع الإيفواريين يجري العمل لإنشاء خدمة إذاعية للأمم المتحدة بالتعاون مع شبكة من الإذاعات المحلية والدوائر الإعلامية الأخرى.

٥٠ - وبعد إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ساهم العنصر الإعلامي للبعثة في تعزيز تعاونه مع وسائل الإعلام، المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وتم القيام بزيارات لمقار العديد من وسائل الإعلام المحلية كجزء من الاستراتيجية الشاملة الهادفة إلى تفسير عملية السلام، وولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما فيما يتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسوف يواصل عنصر الإعلام الصغير للبعثة تقديم الدعم لعملية السلام من خلال برنامج متعدد الوسائط للدعوة والإعلام على نطاق البلاد لدعم جهود حكومة المصالحة الوطنية.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٥١ - لا زالت الأزمة الراهنة تؤثر تأثيراً كبيراً على الحالة الإنسانية العامة في البلاد وفي المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بأكملها. وينبغي ملاحظة أن ٦٩ ٠٠٠ لاجئ لا يزالون يقيمون خارج كوت ديفوار. والغالبية من هؤلاء ليريون يعيشون في قرى تقع في الجزء الغربي من البلاد. وقد تحسنت العلاقات بين المجتمعات الإيفوارية المضيفة واللاجئين في معظم أجزاء البلاد أثناء الشهور الستة الأخيرة بعد الحملة الإعلامية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الحكومة لتشجيع التسامح والاحترام للاجئين. إلا أن استمرار وجود قوات المتمردين التابعة لحركة الديمقراطية في ليريا وتمتعهم بحرية الحركة في الجزء الغربي من كوت ديفوار، ولا سيما في تابو وغينغلو وفي معسكر نيكلا للاجئين سيظل مدعاة للقلق الشديد.

٥٢ - وكان أحد التطورات الهامة الأخرى في الأشهر الستة الماضية يتمثل في النجاح في إعادة توطين أكثر من ٤ ٠٠٠ من اللاجئين الليريين في الولايات المتحدة ضمن عملية نموذجية أولية كبرى لإعادة توطين اللاجئين تولت إدارتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، تعتزم المفوضية البدء في تيسير العودة الطوعية لحوالي ٣٠ ٠٠٠ لاجئ لييري من كوت ديفوار وبلدان غرب أفريقيا المجاورة الأخرى إلى وطنهم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤.

٥٣ - غير أن استمرار حالة انعدام الأمن يمكن أن يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني العام. وتبين الاستقصاءات الأخيرة أن معدلات سوء التغذية آخذة في الازدياد في الجزء الغربي من البلد نتيجة لضياح مواسم الحصاد السابقة، واستمرار تشريد السكان، وسوء حالة الطرق، وضعف فرص وصول السكان إلى المرافق الصحية. ويواصل برنامج الأغذية العالمي القيام بعمليات توزيع عامة للغذاء في بلدة مان، بينما توفر منظمة الأغذية والزراعة البذور والأدوات والأسمدة لحوالي ١٣ ٠٠٠ من المشردين داخليا والعائدين في موين كافالي والعديد

من المواقع في غرب البلد. ورغم أن المجتمعات المحلية في بعض أجزاء هذه المنطقة من كوت ديفوار قد شجعت عودة المشردين داخليا للإعداد لبدء الموسم الزراعي، فإن انعدام الأمن الناجم عن التوتر بين الطوائف العرقية يظل يتسبب في استمرار تشريد السكان.

٥٤ - كما أن عدم بسط سلطة الإدارة المحلية في الإقليم الخاضع من الناحية الفعلية لسيطرة القوات الجديدة قد ترك أثرا سلبيا على توفير الخدمات الصحية والتعليمية في هذه المناطق. ونتيجة للأزمة الحالية، تعطلت العملية التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة لأكثر من سنة. مما أثر على ما يزيد على مليون طفل. ورغم أن وزارة التعليم قامت رسميا بإعادة فتح المدارس في المناطق الشمالية في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، فإن عملية إعادة إرسال المدرسين إلى تلك المناطق كانت تتسم بالبطء. وفي الوقت ذاته، ظلت وكالات الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة لصياغة خطة عمل وطنية لاستعادة النظام التعليمي في أنحاء البلد، والإعداد لبرنامج تجريبي لإعادة إدماج أعداد متزايدة من الشباب المهمش.

٥٥ - كما أن الوضع الصحي لا يزال محفوفًا بالمخاطر في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة نتيجة لإغلاق معظم مراكز الرعاية الصحية عقب رحيل ما يصل إلى ٨٥ في المائة من العاملين في المهن الطبية والافتقار إلى اللوازم الطبية. وحاليا، توفر لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الطبية اللوازم الطبية لحوالي ١٤٠ عيادة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. وفي الوقت ذاته، تعاني كوت ديفوار من أعلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غرب أفريقيا، وتبين الدراسات الأولية أنه قد حدثت زيادة كبيرة في معدلات الإصابات منذ بدء الصراع. كما أسهمت الأزمة في حدوث زيادة في الأوبئة والأمراض من قبيل الكوليرا، والحمى الصفراء، والالتهاب السحائي، والحصبة، مما اضطر وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي، إلى التركيز على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الوبائية. وللتصدي للوضع، اشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع منظمة الصحة العالمية في إجراء مسح وبائي طارئ في أنحاء البلد في الأشهر الأخيرة، فضلا عن القيام بحملات تحصين ضد الحصبة تستهدف قرابة مليون طفل.

ثامنا - الوضع الاقتصادي

٥٦ - أدى استمرار عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي في كوت ديفوار إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٧,٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة ٣,٨ في المائة

في عام ٢٠٠٣، نتيجة للانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي. وتدهور الميزان المالي بوجه عام ليسجل عجزا نسبته ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٢. وتدهور الوضع المالي بدرجة أكبر في عام ٢٠٠٣، حيث خلقت دواعي القلق السياسية والأمنية المستمرة ضغوطا على الإنفاق المتصل بالأزمة. كما أشاعت الأزمة الفوضى في أنماط التجارة في كوت ديفوار، وحالت دون اضطلاع البلد بدوره الكامل في مبادرات سياسات التكامل الإقليمي.

٥٧ - وجرى تشجيع السلطات الأيفوارية على استعادة علاقاتها بالشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وذلك لإتاحة الفرصة لاستئناف المساعدات المقدمة إلى الميزانية والمساعدات الإنمائية. وفي هذا الصدد، سيؤدي إحراز تقدم في برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وزيادة التنسيق داخل الحكومة إلى التشجيع على بذل جهود دولية منسقة لتقديم المعونات إلى كوت ديفوار. وفي ضوء ارتفاع معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، جرى تشجيع السلطات الأيفوارية على تبني جدول زمني واقعي لوضع ورقة استراتيجية منقحة للحد من الفقر استنادا إلى عملية تشاور واسعة النطاق.

٥٨ - وقد أسهمت وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، بالتشاور مع فريق الدراسات الاستراتيجية الذي يقوده البنك الدولي وبمشاركة صندوق النقد الدولي، في صياغة سياسات بشأن الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك خفض ضريبة القيمة المضافة. وساعدت هذه التدابير في وقف الاتجاه إلى التدهور الاقتصادي والحفاظ على القدرات الإنتاجية اللازمة لبرنامج التعمير الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، توصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، إلى اتفاق مع الحكومة بشأن تنفيذ برنامج طارئ عقب انتهاء الصراع، يتضمن إعادة إطلاق الأنشطة الإنتاجية. ويهدف البرنامج إلى تيسير أنشطة إعادة التوطين والإصلاح والتعمير فيما يتصل ببرنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. كما قدمت اليونيدو والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي دعما تقنيا وماليا لتشجيع المشاورات بين القطاعين الحكومي والخاص، ولتعزيز حوار السياسات بين القطاع العام والأطراف الاقتصادية الخاصة.

تاسعا - الجوانب الإقليمية

٥٩ - في حين تواصلت المبادرات الثنائية لمعالجة حالة الجمود الخطيرة الحالية في عملية السلام في كوت ديفوار، اتسع أيضا نطاق المبادرات دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة الاتحاد المالي لدول غرب أفريقيا لإكمال الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعقب أحداث ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام الرئيس تاندجا، رئيس

النيجر، الرئيس الحالي للاتحاد المالي لدول غرب أفريقيا، بزيارة أيدججان لتشجيع القوى السياسية الأيفوارية على استئناف الحوار. كما يجري بذل جهود لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو، بمساعدة من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

٦٠ - وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدر ألفا عمر كوناري، الرئيس الحالي للجنة الاتحاد الأفريقي، بيانا أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء التطورات الأخيرة في كوت ديفوار، وبخاصة الرسالة التي وجهها الرئيس غباغبو عبر شاشات التلفزيون في ١٨ أيار/مايو، والمرسوم الذي أصدره في نفس اليوم وأعلن فيه إقالة ثلاثة وزراء من المعارضة. وفي ذلك البيان، ناشد السيد كوناري أيضا الرئيس غباغبو وجميع الأطراف الأيفوارية العمل على الحيلولة دون زيادة تدهور الموقف، وتهيئة الأوضاع اللازمة لاستئناف الحوار السياسي والمضي قدما في تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي في إطار حكومة المصالحة الوطنية. كما أوضح السيد كوناري أن الاتحاد الأفريقي على استعداد، بالتعاون مع شركائه، للمساعدة في إعادة إطلاق عملية السلام في كوت ديفوار.

٦١ - وإلحاقا بتقرير المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/374 و Corr.1)، أعد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ورقة، من المتوقع تعميمها قريبا، عن الآثار الإقليمية المترتبة على الأزمة في كوت ديفوار. ووُضعت الورقة بالتعاون مع عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وكمتابعة لتقرير المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعين في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لوضع آليات للمسائل العابرة للحدود والتعاون بين البعثات في المنطقة دون الإقليمية. وشاركت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الاجتماعين.

٦٢ - وتناول اجتماع ٢٩ نيسان/أبريل بالدراسة مفاهيم العمليات اللازمة للتعاون بين العناصر العسكرية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وناقش مسألة إنشاء فريق عامل معني بالاستفادة بصورة مشتركة من موارد الأمم المتحدة والآليات المحتملة للمسائل العابرة للحدود والتعاون بين البعثات للوصول إلى نهج إقليمي معزز. وتركز الاهتمام بشكل خاص على تنسيق أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الخاصة بكل بلد على حدة، وذلك في ضوء أوجه التباين الرئيسية المتصورة في البرامج التي تجري في ليبيريا وكوت ديفوار لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ووافق الاجتماع على التصدي لهذه المسألة على سبيل

الأولى. أما اجتماع ٣٠ نيسان/أبريل، الذي شارك فيه رؤساء بعثات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالإضافة إلى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء المعنيين الآخرين، فقد استعرض التوصيات الثلاث عشرة المبنية في تقريره الآنف الذكر المؤرخ ١٢ آذار/مارس، وناقش طرائق تنفيذ التوصيات. كما استطلع المشاركون في الاجتماع مختلف سبل تعزيز التعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشركاء الآخرين في غرب أفريقيا. وتركز النقاش بصورة رئيسية على التدابير المشتركة لمكافحة استخدام المرتزقة والجنود الأطفال، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشار حواجز الطرق، وثقافة الإفلات من العقاب، ومنع تدفقات اللاجئين.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بعثات الأمم المتحدة الثلاث، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بوضع مقترحات بشأن الإجراءات الملموسة للسعي وراء تبني نهج إقليمي في تنفيذ ولاياتها. وستشكل هذه المقترحات أساس التوصيات التي اعتمزم تقديمها إلى مجلس الأمن في وقت لاحق من العام الحالي، على النحو المبين في تقريره المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن عملية الأمم المتحدة في سيراليون (S/2004/228).

عاشرا - دعم البعثة

٦٤ - ومن العوامل التي عقدت الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تكن مزودة بالموظفين أو منظمة بهدف دعم عمليات حفظ السلام. وبالتالي اتخذت ترتيبات لإيفاد خبراء بصورة عاجلة من بعثات أخرى وإحضار معدات من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي. وقد ساعدت هذه التدابير على أن تبدأ البعثة بداية جيدة.

٦٥ - وتتفاوض عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حاليا مع حكومة كوت ديفوار للحصول على مبنى خاص يُستخدم كمقر متكامل للبعثة. وتدعو الحاجة إلى ترميم البناية، الحالية حاليا، لكي تناسب احتياجات البعثة، وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وتقوم البعثة حاليا كذلك باستبدال عقد الدعم السوقي المبرم مع شركة (PAE) Pacific Architects & Engineers بعقود الأمم المتحدة لحصص الإعاشة والوقود اعتبارا من ١ حزيران/يونيه. والتحدي الرئيسي المتبقي فيما يتعلق بالنقل والإمداد يتمثل في تجهيز الوحدات التي كانت تابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار بمعدات تفي بمعايير الأمم المتحدة. وقد كانت شركة PAE تزود هذه الوحدات بخدمات النقل والخدمات الطبية

والاتصالات، وبعض الدعم فيما يتعلق بالإعاشة الذاتية. وقد عرضت فرنسا وبلجيكا الآن تقديم بعض الدعم للوحدات، كما قد تقدم الولايات المتحدة معدات كانت تُوفّر في الماضي من خلال عقد شركة PAE. غير أن هذه الوحدات لا تزال تواجه عجزاً شديداً في النقل والإمداد وفي التشغيل. ويستمر الحوار بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبين مقر الأمم المتحدة والبعثات الدائمة لبعض البلدان المانحة لمعالجة هذه المشاكل.

حادي عشر - ملاحظات

٦٦ - بفعل الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية تقف كوت ديفوار الآن في مفترق طرق. ولا شك أن مستقبل عملية السلام سيعتمد على قدرة الزعماء السياسيين في البلد على الترفع عن المطامح والمصالح الشخصية وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية. كما سيعتمد على قدرة الأحزاب السياسية على كسر الحلقة المفرغة لتبادل الاتهامات، واستئناف الحوار وحل جميع القضايا العالقة على أساس الاحترام المتبادل والتراضي. ويظل التنفيذ التام وغير المشروط لاتفاق لينا - ماركوسي هو الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة الحادة التي تعيشها البلاد. والبديل الوحيد لذلك هو استمرار المواجهات مع احتمال تفشي العنف، الأمر الذي قد تكون له عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها لشعب كوت ديفوار، والمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بأكملها.

٦٧ - ولتفادي زيادة تدهور هذه الأوضاع المتوترة للغاية، يجب أن تبذل الأطراف في كوت ديفوار جهوداً دؤوبة لاستئناف عملية السلام بمساعدة المجتمع الدولي. إن التراشق الكلامي والشعارات السياسية، وغياب التعاون الفعلي داخل حكومة المصالحة الوطنية، وتعهد تفسير اتفاق لينا - ماركوسي تفسيراً ضيقاً، وتقسيم البلاد الفعلي، بالإضافة إلى التهديد باللجوء إلى القوة، تشكل جميعاً عوامل خطيرة لا تسهل تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. وينبغي ألا يُسمح لهذا الوضع الخطير بأن يتأصل ويتطور بحيث يصبح ديناميكية سياسية سلبية طاغية.

٦٨ - ونظراً إلى الظروف السائدة في كوت ديفوار فإنني أود أن أناشد مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الأطراف الدولية على الاستمرار في القيام بدور نشيط في تشجيع جميع الأطراف في كوت ديفوار على استئناف الحوار السياسي، وتشجيع جميع أحزاب المعارضة على العودة إلى حكومة المصالحة الوطنية دون تأخير. وستوفر البعثة المقبلة لمجلس الأمن إلى المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا فرصة ممتازة لتذكير جميع الأطراف في كوت ديفوار بمسؤولياتها في هذا المجال. كما أنني أعتمد على استمرار مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة الأزمة السياسية الراهنة

في كوت ديفوار. وأود بهذا الخصوص الإشادة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالزعماء الإقليميين للجهود الجبارة التي بذلوها لتسهيل عملية البحث عن حل للأزمة في كوت ديفوار، وقد كانت مساهمتهم وستظل جزءا حيويا من الجهود الكلية للمجتمع الدولي الرامية إلى المساعدة على إعادة الظروف الطبيعية إلى كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية.

٦٩ - وفي الوقت نفسه، طلبت من ممثلي الخاص أن يقوم بالتنسيق مع لجنة الرصد، بتكثيف الأنشطة الرامية إلى وقف التدهور الخطير الحالي للأوضاع. وتحقيقا لهذا الغرض، سيستمر نشر أفراد الشرطة العسكرية والمدنية التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بحيث تتمكن البعثة فعلا من الاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليها القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، حالما تستعد الأطراف الإفريقية لاستئناف العملية السياسية التي التزمت بها. بمحض إرادتها ضمن اتفاق لينا - مار كوسي.

٧٠ - ولا يزال الوضع الإنساني الهش المترتب على النزاع وتردي الأوضاع الاقتصادية في كوت ديفوار يشكّلان تحديا خطيرا. وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي بمساعدة البلاد على معالجة كثير من التحديات الإنسانية، إلا أن الحكومة والأطراف الأخرى في كوت ديفوار يجب عليها أن تتحمل كامل المسؤولية عن تهيئة بيئة آمنة ملائمة لإيصال المعونة الإنسانية، واستعادة ثقة الأطراف المانحة التي لا يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي في غيابها.

٧١ - وسكان كوت ديفوار وزعماءهم السياسيون هم الذين يتحملون في نهاية المطاف مسؤولية العمل معا من أجل التوصل إلى حل للأزمة الراهنة وإعادة السلام إلى البلاد. وكما بينت في رسالتي الصادرة بمناسبة إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفرض السلم على شعب كوت ديفوار، ناهيك عن إنفاذه، كما لا تستطيع حماية الشعب من نفسه. وليس بوسع الأمم المتحدة إلا الوفاء بالتزاماتها باسم المجتمع الدولي على نحو ما ورد في التفاهم الذي تم التوصل إليه مع كوت ديفوار، وهو المساعدة على إعادة السلام، بما في ذلك عن طريق نشر حضور عسكري ومدني ملحوظ. غير أن الأطراف في كوت ديفوار يتعين عليها أيضا الوفاء بواجباتها. بموجب ذلك العقد المعنوي. وفي هذا الصدد يتحمل الزعماء السياسيون في كوت ديفوار، وعلى الأخص الرئيس غباغبو، بصفتهم رئيس الدولة، مسؤولية شخصية عن وضع حد للتلاوم، واتخاذ خطوات عملية لاستئناف حوار سياسي مجد وفعال، والمضي قُدُما في عملية السلام. ومن جهة الرئيس، ينبغي أن تشمل هذه الخطوات، كحد أدنى، ضمان إنفاذ حظر الأنشطة الفوضوية للناشطين من الشباب وغيرهم من الجماعات دون تمييز، وأن يتمكن جميع مواطني كوت ديفوار من الحركة بحرية وسلامة في جميع أنحاء البلاد، وأن يُسمح للحكومة المصالحة الوطنية

ببدء عملية الإصلاح التشريعي دون عوائق. وبالنسبة لجميع الوزراء المعينين وفقاً لاتفاقيات أكرا الثانية تشمل المسؤولية الشخصية قبل كل شيء العمل معاً داخل الحكومة التي يترأسها رئيس الوزراء ديوارا، من أجل تنفيذ جميع جوانب اتفاق لينا - ماركوسي بحسن نية. وفي نفس الوقت يتحمل جميع الزعماء السياسيين والعسكريين في كوت ديفوار مسؤولية شخصية عن ضمان التعاون العسكري بين جميع الأطراف المعنية وعن تنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في وقت مبكر.

٧٢ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لممثلي الخاص، البير توجور وللمدنيين والعسكريين من موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك المنظمات الإنسانية والإنمائية الأخرى، وللجهات المانحة الثنائية الكثيرة، لجهودهم المخلصة في دعم عملية السلام الصعبة في كوت ديفوار.

مرفق

عملية الأمم المتحدة: قوام العنصر العسكري والشرطة المدنية في
٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ في كوت ديفوار

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	
الاتحاد الروسي	٨	٢		١٠
الأردن	٤	٤		٨
إسبانيا				
أوروغواي	٢	١		٣
أيرلندا	٢			٢
باراغواي	٨	٢		١٠
باكستان	٣	٦		٩
البرازيل	٤	١		٥
بنغلاديش	٧	٥	٣٦٩	٣٨١
بنن	٩	٢	٢٩٩	٣١٠
بور كينا فاسو		١		١
بولندا	٢			٢
بوليفيا	٣			٣
بيرو	٣			٣
تركيا				١١
تشاد	٣			٣
توغو	٣		٢٨٦	٢٨٩
تونس	٣			٣
جمهورية مولدوفا	٢			٢
جيبوتي				١
رومانيا	٤	٢		٦
زامبيا	٢			٢
السلفادور	٣			١
السنغال	٧	٧	٢٧٨	٢٩٢
صربيا والجبل الأسود	٣			٣
الصين	٣	٢		٥

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	
غامبيا	٥	١	-	٦
غانا	٦	٥	٣٤٢	٣٥٣
غواتيمالا	٣			٣
فرنسا	٢	١٢	١٧١	١٨٥
الفلبين	١			١
الكاميرون				١٠
كندا				١٠
كينيا	٣	٤		٧
المغرب		٢	٧٣٢	٧٣٤
ناميبيا	٣			٣
نيبال	٢			٢
النيجر	٤	٢	٣٦٦	٣٧٢
نيجيريا	٣	٣		٦
الهند	٣	٥		٨
المجموع	١٢٣	٦٩	٢٨٤٣	٣٠٣٥
				٤٩

خريطة